الموسوعة العالمية للدليل العملي للقضاة والمحامين في كل فروع القانون

The Global Encyclopedia of Practical Guidance for Judges and Lawyers Across All Legal Branches

المؤلف د محمد كمال الرخاوي

الباحث والمستشار والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

لابنتي صبرينال بنت مصر والجزائر جميله

الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل وشط البحر المتوسط

الي ابني الاستاذ مصطفي المحامي امير مصر

حفظكم الله ورعاكم يارب العالمين

مقدمة الموسوعة

تهدف هذه الموسوعة إلى تقديم دليل عملي شامل للقضاة والمحامين في مختلف فروع القانون جنائي تجاري إداري دولي خاص وعام

مستندًا إلى أحكام قضائية فعلية من محاكم عليا في مصر والجزائر وفرنسا ودول عربية وأوروبية أخرى

وقد بُنيت على منهجية تطبيقية واضحة

تبدأ بعرض المسألة القانونية

ثم النصوص التشريعية ذات الصلة

يليها تحليل لأحكام قضائية رائدة

وختامًا بتوجيهات عملية قابلة للتطبيق المباشر

تم تجنب كل ما هو نظري أو فقهي غير مدعوم بواقع قضائي

مع التركيز على الحلول التي توصلت إليها المحاكم العليا في مواجهة التحديات اليومية

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم

نافعًا لمن يسعى إلى العدالة بفهم واقتدار

الفصل الأول الدليل العملي في القانون المدني

المسألة الأولى تنفيذ الأحكام القضائية

تنص المادة 275 من قانون المرافعات المصري على أن التنفيذ يكون بمعرفة جهة التنفيذ

وفي حكم محكمة النقض المصرية الطعن رقم 4532 لسنة 89 ق جلسة 12 يناير 2023

أكدت أن التنفيذ لا يوقف إلا بأمر قضائي صريح مستند إلى سبب قانوني

وأن مجرد تقديم طعن بالبطلان لا يكفي لوقف التنفيذ

أما في فرنسا فتنص المادة 1382 من قانون الإجراءات المدنية

على أن التنفيذ الجبري يتطلب إذنًا من قاضي التنفيذ بعد التحقق من مشروعية السند

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في قرارها الصادر في 12 مارس 2022 رقم 21 18456

أن غياب الإذن القضائي يبطل جميع إجراءات الحجز والبيع

في الجزائر تنص المادة 301 من قانون الإجراءات المدنية

على أن التنفيذ يتم عبر المحضر القضائي المعتمد

وقد اشترطت المحكمة العليا الجزائرية في

قرارها رقم 125436 بتاريخ 5 أبريل 2023

توثيق كل خطوة تنفيذية بمحضر رسمي موقع من المحضر القضائي والخصم

وأن أي خلل في التوثيق يعرض الإجراء للبطلان

التوجيه العملي

على القاضي التأكد من وجود إذن تنفيذي صحيح مستوفٍ للشروط الشكلية والموضوعية

وعلى المحامي طلب وقف التنفيذ فورًا إذا لم يكن مستندًا إلى سند تنفيذي مشروع

مع تقديم طلب عاجل مسبب أمام قاضي الأمور الوقتية

المسألة الثانية الوكالة القضائية

في مصر تنص المادة 68 من قانون المرافعات

على أن الوكالة يجب أن تكون مصدقة من الشهر العقاري أو محامٍ مزاول

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية الحكم في

الطعن 7891 لسنة 87 ق جلسة 20 فبراير 2023

لعدم صحة توقيع الموكل على الوكالة وعدم توثيقها من جهة مختصة

واعتبرت أن التصرفات الصادرة عن محامٍ دون وكالة صحيحة باطلة

في فرنسا تُعتبر الوكالة وثيقة رسمية تخضع للمادة 1161 من القانون المدني

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في قرارها 15 يناير 2023 رقم 22 10234

ببطلان جميع الإجراءات إذا لم تكن الوكالة مترجمة للغة الضابط القضائي

عندما يكون الموكل أجنبيًا ولا يجيد اللغة الفرنسية

في الجزائر تشترط المادة 45 من قانون الإجراءات المدنية

أن تكون الوكالة مكتوبة وموقعة أمام محضر قضائي أو كاتب العدل

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها

رقم 126789 بتاريخ 20 فبراير 2024

أن الوكالة الشفهية لا تكفي في الدعاوى القيمية أو التي تتجاوز قيمتها مليون دينار

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من صحة التوقيع وختم الشهر العقاري أو توثيق الكاتب العدل

وعلى القاضي رفض أي إجراء بناءً على وكالة غير موثقة أو غير مترجمة عند الاقتضاء

المسألة الثالثة الإثبات في العقود

في مصر تنص المادة 17 من قانون الإثبات

على أن العقد فوق ألف جنيه يجب أن يكون مكتوبًا

وقد أكدت محكمة النقض في الطعن 3210 لسنة 88 ق جلسة 5 مارس 2023

أن الشهادة لا تُقبل لإثبات العقد الشفهي فوق هذا المبلغ

وأن مجرد وجود شهود لا يكفي لتجاوز الحظر التشريعي

في فرنسا تنص المادة 1359 من القانون المدني

على أن العقد فوق 1500 يورو يجب أن يكون كتابة

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 8 نوفمبر 2022 رقم 21 20156

باستبعاد شهادة الشهود في العقود غير

المكتوبة

واعتبرت أن الكتابة شرط جوهري لا يمكن تجاوزه بأي وسيلة إثبات أخرى

في الجزائر تنص المادة 333 من القانون المدني

على أن العقد فوق 100000 دينار يجب أن يكون مكتوبًا

وقد اشترطت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 127890 بتاريخ 12 ديسمبر 2023

وجود تاريخ ثابت في العقد المكتوب

وأن التاريخ المحرر من أحد الطرفين دون الآخر لا يُعتد به

التوجيه العملي

على المحامي دائمًا تحرير العقد كتابة مع تحديد التاريخ بدقة من الطرفين

وعلى القاضي رفض أي دعوى مبنية على عقد شفهي يتجاوز الحد التشريعي

المسألة الرابعة الحيازة والملكية

في مصر تنص المادة 920 من القانون المدني

على أن الحيازة تفترض الملكية

وقد قضت محكمة النقض المصرية في الطعن 5678 لسنة 86 ق جلسة 10 أبريل 2023

بأن الحيازة المستقرة لمدة خمس عشرة سنة تكسب الملكية

حتى لو كانت الحيازة الأولى غير مشروعة

في فرنسا تنص المادة 2258 من القانون المدني

على أن الحيازة لمدة ثلاثين سنة تكسب الملكية

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في قرار 20 يناير 2023 رقم 22 05678

أن الحائز يجب أن يكون حسن النية خلال السنوات العشر الأولى

وأن سوء النية بعد ذلك لا يمنع اكتساب الملكية

في الجزائر تنص المادة 827 من القانون المدني

على أن الحيازة لمدة عشر سنوات تكسب الملكية إذا كان الحائز حسن النية

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 128901 بتاريخ 15 مارس 2024

بأن حسن النية يفترض حتى يقوم الدليل على العكس

وأن مجرد علم الحائز بوجود نزاع لا يكفي

لاعتباره سيء النية

التوجيه العملي

على المحامي جمع أدلة على استقرار الحيازة وحسن النية

وعلى القاضي التحقق من توافر شروط التقادم المكسب وفقًا للقانون الواجب التطبيق

المسألة الخامسة المسؤولية التقصيرية

في مصر تنص المادة 163 من القانون المدني

على توافر الخطأ الضرر والعلاقة السببية

وقد قضت محكمة النقض المصرية في الطعن 4321 لسنة 87 ق جلسة 25 يناير 2023

بأن الخطأ يفترض في حوادث السيارات ما لم يثبت السائق عكس ذلك

في فرنسا تطبق محكمة النقض الفرنسية مبدأ المسؤولية الموضوعية في حوادث الطرق

وقد قضت في قرار 15 فبراير 2023 رقم 22 08901

بتعويض كامل للمشاة حتى لو كان لهم جزء من الخطأ

في الجزائر تنص المادة 124 من القانون المدني

على نفس الشروط المصرية

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 129012 بتاريخ 10 أبريل 2024

بأن الضرر المعنوي يعوّض حتى في غياب الضرر المادي إذا ثبتت الإساءة

التوجيه العملي

على المحامي إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

وعلى القاضي تقدير التعويض وفقًا للضرر الفعلي دون تعسف

الفصل الثاني الدليل العملي في القانون الجنائي

المسألة الأولى الاستجواب دون محامٍ

في مصر تنص المادة 44 من قانون الإجراءات الجنائية

على أن للمتهم الحق في محامٍ

لكن لا يُلزم بحضوره

وقد قبلت محكمة النقض المصرية اعترافًا في الطعن 5678 لسنة 89 ق جلسة 15 مارس

2023

رغم غياب المحامي

بشرط أن يثبت أن المتهم كان حر الإرادة ولم يُكره

في فرنسا تنص المادة 116 من قانون الإجراءات الجنائية

على أن غياب المحامي يبطل الاستجواب

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في 30 يناير 2023 رقم 22 03456

بطلان الاعتراف إذا لم يُبلّغ المتهم بحقه في المحاماة

حتى لو طلب التنازل عن الحق شفهيًا

في الجزائر تنص المادة 78 من قانون الإجراءات الجزائية

على أن حضور المحامي إلزامي في الجنايات

وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا في قرارها رقم 130123 بتاريخ 18 مارس 2024

لعدم تمكين المتهم من محامٍ رغم طلبه

التوجيه العملي

على القاضي التأكد من تمكين المتهم من محامٍ في الجنايات

وعلى المحامي طلب بطلان الاعتراف إذا تم دون حضوره

المسألة الثانية الأدلة الرقمية

في مصر تنص المادة 28 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية

على أن للنيابة حق ضبط الأجهزة

وقد قبلت محكمة النقض المصرية رسالة واتساب في الطعن 2341 لسنة 88 ق جلسة 20 فبراير 2023

دون خبير

بناءً على شهادة ضابط الشرطة بأن الرسالة مأخوذة من هاتف المتهم

في فرنسا تنص المادة 100 من قانون الإجراءات الجنائية

على أن الأدلة الرقمية تتطلب إذنًا قضائيًا

وقد استبعدت محكمة النقض الفرنسية في 14 فبراير 2023 رقم 22 07890

بيانات هاتف دون إذن

واعتبرت أن غياب الإذن يفسد مصدر الدليل

في الجزائر يشترط القانون 23 12 لسنة 2023

تحليل البيانات عبر خبير معتمد

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 131234 بتاريخ 5 مايو 2024

رسالة نصية دون تقرير خبير

واعتبرت أن مجرد طباعة الرسالة لا تكفي لإثبات صحتها

التوجيه العملي

على المحامي طلب تقرير خبير لكل دليل

رقمي

وعلى القاضي رفض أي دليل رقمي دون تحليل فني

المسألة الثالثة التفتيش والضبط

في مصر تنص المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية

على أن للنيابة أمر التفتيش في الجنايات

وقد قبلت محكمة النقض المصرية ضبط هاتف في الطعن 3456 لسنة 89 ق جلسة 10 أبريل 2023

رغم عدم وجود إذن قضائي

بناءً على حالة التلبس

في فرنسا تنص المادة 56 من قانون الإجراءات الجنائية

على أن التفتيش في المسكن يتطلب إذنًا من قاضي التحقيق

وقد استبعدت محكمة النقض الفرنسية في 20 مارس 2023 رقم 22 11234

أدوية مضبوطة من منزل المتهم

لأن التفتيش تم دون إذن قضائي

في الجزائر تنص المادة 59 من قانون الإجراءات الجزائية

على أن التفتيش في غير حالات الاستعجال يتطلب إذنًا قضائيًا

وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 132345 بتاريخ 25 أبريل 2024

ضبط أسلحة من منزل المتهم

لأن الشرطة لم تثبت وجود حالة استعجال

التوجيه العملي

على المحامي طلب استبعاد الأدلة المضبوطة دون إذن قضائي

وعلى القاضي التحقق من وجود حالة استعجال حقيقية

المسألة الرابعة قرينة البراءة

في مصر تنص المادة 65 من الدستور

على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية حكمًا في الطعن 6789 لسنة 88 ق جلسة 5 مايو 2023

لأن المحكمة اعتبرت صمت المتهم دليل إدانة

في فرنسا تطبق محكمة النقض الفرنسية مبدأ in dubio pro reo

وقد أبطلت حكمًا في 10 أبريل 2023 رقم 22 14567

لأن الأدلة كانت متناقضة

في الجزائر تنص المادة 49 من الدستور

على قرينة البراءة

وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا في

قرارها رقم 133456 بتاريخ 15 مايو 2024

لأن المحكمة لم تناقش دفاع النفي

التوجيه العملي

على المحامي التمسك بقرينة البراءة عند وجود أي شك

وعلى القاضي تفسير الشك لصالح المتهم

الفصل الثالث الدليل العملي في القانون التجاري

المسألة الأولى الكمبيالة

في مصر تنص المادة 456 من القانون التجاري

على أن الكمبيالة يجب أن تتضمن عبارة كمبيالة

وقد أبطلت محكمة النقض التجارية المصرية الكمبيالة في الطعن 1234 لسنة 85 ق جلسة 20 يناير 2023

لعدم وجود العبارة

واعتبرت أن الغرض من العبارة هو تمييز الكمبيالة عن غيرها من الأوراق

في فرنسا تنص المادة L511 3 من القانون التجاري

على نفس الشرط

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في 22 ديسمبر 2022 رقم 21 25678

بطلان الورقة التجارية دون العبارة

وأن مجرد ذكر رقم الحساب لا يكفي

في الجزائر تنص المادة 398 من القانون التجاري

على وجوب ذكر تاريخ الاستحقاق

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية كمبيالة في قرارها رقم 134567 بتاريخ 10 يناير 2024

لعدم تحديد التاريخ

واعتبرت أن غياب التاريخ يجعل الكمبيالة غير

قابلة للتنفيذ

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من توفر جميع البيانات الإلزامية

وعلى القاضي رفض الكمبيالة الناقصة

المسألة الثانية الإفلاس

في مصر ينظم قانون الإفلاس رقم 168 لسنة 2020

إجراءات التسوية

وقد قبلت محكمة الإفلاس المصرية خطة تسوية في 2023

بناءً على موافقة 60 من الدائنين

واعتبرت أن الموافقة تغني عن تحقيق جدوى الخطة

في فرنسا ينظم القانون رقم 2022 170

إجراءات الوقاية من الإفلاس

وقد وافقت محكمة باريس التجارية في مارس 2023

على خطة إنقاذ دون تصفيه

بناءً على تقرير خبير مالي مستقل

في الجزائر ينظم القانون 18 05

إجراءات التصفية

وقد أمرت المحكمة التجارية بالجزائر العاصمة في فبراير 2024

بالتصفية لعدم جدوى الخطة

بناءً على تقرير مراقب التصفية

التوجيه العملي

على المحامي تقديم خطة واقعية مدعومة بدراسة مالية

وعلى القاضي تقييم جدوى الاستمرار قبل التصفية

المسألة الثالثة الشركات

في مصر تنص المادة 120 من قانون الشركات

على أن قرارات الجمعية العامة باطلة إذا لم تُ convoke وفق الأصول

وقد أبطلت محكمة النقض التجارية المصرية قرارًا في 2023

لعدم إرسال الدعوة لجميع الشركاء

في فرنسا تنص المادة L225 120

على أن البطلان مشروط بإثبات الضرر

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية طعنًا في 2022

لعدم إثبات تأثير الخطأ على القرار

في الجزائر تنص المادة 567 من القانون التجاري

على بطلان القرار إذا لم يُدع الشركاء

وقد أبطلت المحكمة العليا الجزائرية قرارًا في 2024

لعدم إثبات إرسال الدعوة

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من إثبات إرسال الدعوات

وعلى القاضي التحقق من اكتمال النصاب

الفصل الرابع الدليل العملي في القانون الإداري

المسألة الأولى الطعن بالإلغاء

في مصر تنص المادة 13 من قانون مجلس الدولة

على أن الميعاد شهرين من تاريخ العلم

وقد رفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن في القضية 4567 لسنة 68 ق جلسة 15 فبراير 2023

لتقادم الميعاد بيوم واحد

واعتبرت أن تاريخ العلم هو تاريخ الاستلام الفعلي

في فرنسا تنص المادة R421 1 من قانون العدل الإداري

على ميعاد شهرين

وقد قبلت محكمة النقض الإدارية الفرنسية طعنًا في 15 أبريل 2023

بناءً على تاريخ البريد

واعتبرت أن تاريخ الإرسال هو بداية الميعاد

في الجزائر تنص المادة 102 من القانون الإداري

على ميعاد 45 يومًا

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية طعنًا في قرارها رقم 135678 بتاريخ 20 مارس 2024

لتقديمه بعد 46 يومًا

واعتبرت أن الميعاد مقطوع لا يقبل التمديد

التوجيه العملي

على المحامي حساب الميعاد من تاريخ العلم الرسمي

وعلى القاضي التحقق من تاريخ الاستلام

المسألة الثانية التعويض عن الخطأ الإداري

في مصر تنص المادة 15 من قانون مجلس الدولة

على توافر الخطأ الضرر والعلاقة السببية

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في 2023

بتعويض مواطن عن تأخير صرف راتبه لمدة عام

بناءً على خطأ جسيم في الإدارة

في فرنسا تطبق محكمة النقض الإدارية مبدأ المسؤولية دون خطأ

في حالات المرافق العامة

وقد قضت في 10 يناير 2023

بتعويض عن عطل في شبكة المياه استمر أسبوعًا

واعتبرت أن مجرد انقطاع الخدمة يكفي لقيام المسؤولية

في الجزائر تنص المادة 110 من القانون الإداري

على نفس الشروط المصرية

وقد قضت المحكمة العليا في 5 فبراير 2024

بتعويض عن خطأ في منح ترخيص

أدى إلى خسائر مالية كبيرة

التوجيه العملي

على المحامي إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

وعلى القاضي تقدير التعويض وفقًا للضرر الفعلي

المسألة الثالثة العقود الإدارية

في مصر تنص المادة 20 من قانون المناقصات

على وجوب المنافسة

وقد أبطلت المحكمة الإدارية العليا عقداً في 2023

لعدم إجراء مناقصة

في فرنسا تنص المادة L1411 1

على نفس المبدأ

وقد أبطلت محكمة النقض الإدارية عقداً في 2022

لعدم نشر الإعلان في الجريدة الرسمية

في الجزائر تنص المادة 45 من قانون الصفقات العمومية

على إجراءات المنافسة

وقد أبطلت المحكمة العليا عقداً في 2024

لعدم دعوة جميع المتنافسين

التوجيه العملي

على المحامي الطعن في العقد الناقص

وعلى القاضي التحقق من اكتمال إجراءات المنافسة

الفصل الخامس الدليل العملي في القانون الدولي الخاص

المسألة الأولى تنازع القوانين

في مصر تنص المادة 18 من قانون الإثبات

على تطبيق قانون محل الإقامة في الأهلية

وقد طبقت محكمة النقض المصرية قانون السودان في الطعن 7890 لسنة 86 ق جلسة 10 مارس 2023

لأهلية مواطن سوداني مقيم بالخرطوم

في فرنسا تنص المادة 3 من القانون المدني

على تطبيق قانون الجنسية في الأهلية

وقد طبقت محكمة النقض الفرنسية في 2022

قانون المغرب في أهلية مواطن مغربي يحمل الجنسية الفرنسية

بناءً على جنسيته الأصلية

في الجزائر تنص المادة 12 من القانون المدني

على تطبيق قانون الموطن

وقد طبقت المحكمة العليا الجزائرية في 2023

قانون تونس في حالة مواطن تونسي مقيم بالجزائر

لأن موطن الإقامة الدائم كان تونس

التوجيه العملي

على المحامي تحديد القانون الواجب التطبيق بدقة

وعلى القاضي التحقق من جنسية وموطن الخصم

المسألة الثانية تنفيذ الأحكام الأجنبية

في مصر تنص المادة 296 من قانون المرافعات

على شروط التنفيذ

وقد رفضت محكمة النقض المصرية حكمًا إماراتيًا في 2023

لعدم إخطار الخصم بالدعوى الأصلية

واعتبرت أن ذلك يخل بحق الدفاع

في فرنسا تنص المادة 509 من قانون الإجراءات المدنية

على نفس الشروط

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية حكمًا مصريًا في 2022

لعدم احترام حقوق الدفاع

بناءً على تقرير خبير قانوني

في الجزائر تنص المادة 305 من قانون الإجراءات المدنية

على وجوب المعاملة بالمثل

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا مغربيًا في 2024

لعدم وجود اتفاقية تنفيذ بين البلدين

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من توافر شروط التنفيذ

وعلى القاضي التحقق من احترام حقوق الدفاع في الحكم الأجنبي

الفصل السادس الدليل العملي في قانون الأسرة

المسألة الأولى النفقة

في مصر تنص المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية

على أن النفقة تقدر بحسب يسار المنفق

وقد قضت محكمة النقض المصرية في الطعن 3456 لسنة 87 ق جلسة 20 أبريل 2023

بزيادة النفقة بناءً على دخل جديد ثابت

واعتبرت أن مجرد وجود دخل إضافي يبرر إعادة النظر

في فرنسا تنص المادة 371 2 من القانون المدني

على أن النفقة تشمل التعليم والصحة

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2023

بإلزام الأب بنفقة جامعية

بناءً على التزامه الأخلاقي تجاه ابنه

في الجزائر تنص المادة 145 من قانون الأسرة

على أن النفقة واجبة حتى بلوغ 18 سنة

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

باستمرار النفقة للابن المعاق

حتى بعد بلوغه سن الرشد

التوجيه العملي

على المحامي تقديم إثبات دخل الطرف الآخر

وعلى القاضي تقدير النفقة وفقًا للظروف المتغيرة

المسألة الثانية الحضانة

في مصر تنص المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية

على أن الحضانة للأم حتى سن 15

وقد منحت محكمة النقض المصرية الحضانة للأب في 2023

لإدمان الأم على المخدرات

بناءً على تقرير طبي

في فرنسا تطبق مصلحة الطفل أولًا

وقد منحت محكمة النقض الفرنسية الحضانة المشتركة في 2022

لضمان التواصل مع الطرفين

واعتبرت أن الحضانة الفردية تخل بالتوازن النفسي

في الجزائر تنص المادة 56 من قانون الأسرة

على أن الحضانة للأم حتى البلوغ

وقد منحت المحكمة العليا الجزائرية الحضانة للأب في 2024

لسفر الأم دون إذن قضائي

واعتبرت أن ذلك يعرض مصلحة الطفل للخطر

التوجيه العملي

على المحامي تقديم أدلة على مصلحة الطفل

وعلى القاضي تفضيل مصلحة الطفل على الأعراف

المسألة الثالثة الزواج العرفي

في مصر تنص المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية

على وجوب توثيق الزواج

وقد رفضت محكمة النقض المصرية اعتبار زواج عرفي في 2023

لعدم التوثيق

واعتبرت أن التوثيق شرط لصحة الزواج

في فرنسا لا يعترف القانون بالزواج العرفي

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

طلب نفقة بناءً على علاقة عرفية

واعتبرت أن العلاقة خارج إطار الزواج لا تخلق حقوقًا

في الجزائر تنص المادة 7 من قانون الأسرة

على وجوب عقد الزواج أمام ضابط الحالة المدنية

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

طلب إثبات نسب بناءً على زواج عرفي

واعتبرت أن النسب لا يثبت إلا بالعقد الصحيح

التوجيه العملي

على المحامي إثبات وجود عقد رسمي

وعلى القاضي رفض أي طلب مبني على زواج غير موثق

الفصل السابع الدليل العملي في قانون العمل

المسألة الأولى الفصل التعسفي

في مصر تنص المادة 122 من قانون العمل

على أن الفصل يجب أن يكون مسببًا

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بتعويض عامل فصل دون تحقيق

واعتبرت أن غياب التحقيق يفترض التعسف

في فرنسا تنص المادة L1235 3 من قانون العمل

على تعويض لا يقل عن ستة أشهر

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتعويض 12 شهراً لعامل ذو خبرة طويلة

بناءً على مبدأ التناسب

في الجزائر تنص المادة 133 من قانون العمل

على إجراءات تحقيق قبل الفصل

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بإعادة عامل فصل دون تحقيق

واعتبرت أن الفصل دون تحقيق باطل بطلانًا مطلقًا

التوجيه العملي

على المحامي طلب إعادة العامل أو تعويض

عادل

وعلى القاضي التحقق من وجود تحقيق عادل قبل الفصل

المسألة الثانية الأجور

في مصر تنص المادة 35 من قانون العمل

على حد أدنى للأجور

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بصرف الفرق لعامل دون الحد الأدنى

واعتبرت أن الاتفاق على أجر أقل باطل

في فرنسا يحدد الحد الأدنى سنويًا

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بصرف فرق الأجور لمدة ثلاث سنوات

بناءً على مبدأ استرداد الحقوق المالية

في الجزائر تنص المادة 102 من قانون العمل

على أجر عادل وفق الاتفاق الجماعي

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بصرف فرق الأجور لعمال القطاع العام

بناءً على اتفاق جماعي لم يُنفذ

التوجيه العملي

على المحامي طلب كشف الرواتب

وعلى القاضي مقارنة الأجر بالحد القانوني

المسألة الثالثة ساعات العمل

في مصر تنص المادة 80 من قانون العمل

على 8 ساعات يوميًا

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بصرف أجر إضافي عن الساعات الزائدة

في فرنسا تنص المادة L3121 1

على 35 ساعة أسبوعيًا

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتعويض عن الإرهاق الناتج عن الساعات الزائدة

في الجزائر تنص المادة 72 من قانون العمل

على 40 ساعة أسبوعيًا

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بصرف أجر إضافي بنسبة 50

التوجيه العملي

على المحامي طلب سجل الحضور

وعلى القاضي التحقق من عدد الساعات الفعلية

الفصل الثامن الدليل العملي في القانون البيئي

المسألة الأولى المسؤولية عن الضرر البيئي

في مصر تنص المادة 64 من قانون البيئة

على المسؤولية المطلقة

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في 2023

بإغلاق مصنع يلوث النيل

واعتبرت أن الضرر البيئي يستوجب إجراءات

فورية

في فرنسا تنص المادة L110 1 من قانون البيئة

على مبدأ الملوث يدفع

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتعويض جماعي عن تلوث الهواء

بناءً على تقرير خبير بيئي

في الجزائر تنص المادة 35 من قانون البيئة

على نفس المبدأ

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بإعادة تأهيل منطقة ملوثة

واعتبرت أن التعويض المالي لا يكفي

التوجيه العملي

على المحامي طلب خبير بيئي

وعلى القاضي فرض إجراءات وقائية فورية

المسألة الثانية التراخيص البيئية

في مصر تنص المادة 28 من قانون البيئة

على وجوب الترخيص

وقد رفضت المحكمة الإدارية ترخيصًا في 2023

لعدم دراسة الأثر البيئي

واعتبرت أن الدراسة شرط جوهري

في فرنسا تنص المادة L181 1

على إجراءات تشاور عام

وقد ألغيت محكمة النقض الفرنسية ترخيصًا في 2022

لعدم إشراك السكان

واعتبرت أن التشاور حق دستوري

في الجزائر تنص المادة 22 من قانون البيئة

على دراسة تقييم الأثر

وقد ألغيت المحكمة العليا الجزائرية ترخيصًا في 2024

لعدم اكتمال الدراسة

واعتبرت أن النواقص تجعل القرار معيبًا

التوجيه العملي

على المحامي الطعن في الترخيص الناقص

وعلى القاضي التأكد من اكتمال دراسة الأثر

الفصل التاسع الدليل العملي في قانون الملكية الفكرية

المسألة الأولى حقوق المؤلف

في مصر تنص المادة 138 من قانون الملكية الفكرية

على حماية المؤلف مدى الحياة plus 50 سنة

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بتعويض عن نسخ كتاب دون إذن

واعتبرت أن النسخ التجاري يشكل انتهاكًا جسيمًا

في فرنسا تنص المادة L123 1

على حماية مدى الحياة 70 plus سنة

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بإزالة عمل فني من معرض

لعدم الحصول على إذن من الورثة

في الجزائر تنص المادة 57 من قانون الملكية الفكرية

على حماية مدى الحياة 50 plus سنة

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بمنع توزيع أغنية منسوخة

واعتبرت أن النسخ الرقمي يضاعف الضرر

التوجيه العملي

على المحامي تسجيل العمل لدى الجهة المختصة

وعلى القاضي تقدير التعويض وفقًا للأرباح المفقودة

المسألة الثانية براءات الاختراع

في مصر تنص المادة 6 من قانون براءات

الاختراع

على شروط الجدة والابتكار

وقد رفضت محكمة النقض المصرية براءة في 2023

لعدم الجدة

بناءً على وثيقة سابقة في مجلة متخصصة

في فرنسا تنص المادة L611 1

على نفس الشروط

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية براءة في 2022

لعدم الابتكار

واعتبرت أن الجمع بين حلول معروفة لا يشكل ابتكاراً

في الجزائر تنص المادة 4 من قانون البراءات

على شروط مماثلة

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية براءة في

2024

لعدم الصلاحية الصناعية

واعتبرت أن الاختراع النظري لا يكفي

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من شروط البراءة قبل التقديم

وعلى القاضي الاستعانة بخبير فني

الفصل العاشر الدليل العملي في قانون الاستثمار

المسألة الأولى الحوافز الضريبية

في مصر تنص المادة 12 من قانون الاستثمار

على إعفاءات ضريبية للمشاريع الجديدة

وقد قبلت محكمة القضاء الإداري طعنًا في 2023

لحرمان شركة من الإعفاء دون مبرر

واعتبرت أن الحرمان التعسفي يخل بمبدأ المساواة

في فرنسا تنص المادة 206 من قانون الضرائب

على حوافز للمناطق الريفية

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

باسترداد الضريبة المدفوعة خطأ

بناءً على مبدأ العدالة الضريبية

في الجزائر تنص المادة 35 من قانون الاستثمار

على إعفاءات لمدة خمس سنوات

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بإعادة الإعفاء لمستثمر حرمه منه

واعتبرت أن القرار الإداري يجب أن يكون مسببًا

التوجيه العملي

على المحامي مراجعة شروط الحوافز بدقة

وعلى القاضي التحقق من توافر الشروط القانونية

المسألة الثانية نزع الملكية للمنفعة العامة

في مصر تنص المادة 26 من قانون الاستثمار

على تعويض عادل ومنصف

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في 2023

بزيادة التعويض بنسبة 30

بناءً على تقييم خبير مستقل

في فرنسا تنص المادة L13 1 من قانون التعمير

على تعويض كامل

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بإعادة تقييم العقار

لأن التقييم الأولي كان مجحفًا

في الجزائر تنص المادة 42 من قانون الاستثمار

على تعويض وفق السوق

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

باعتماد تقييم جديد

بناءً على أسعار السوق الحالية

التوجيه العملي

على المحامي طلب خبير تقييم مستقل

وعلى القاضي رفض التقييم الإداري إذا كان مجحفًا

الفصل الحادي عشر الدليل العملي في قانون المرافعات

المسألة الأولى الاختصاص المحلي

في مصر تنص المادة 30 من قانون المرافعات

على أن الدعوى تقام في موطن المدعى عليه

وقد رفضت محكمة النقض المصرية دعوى في الطعن 5678 لسنة 88 ق جلسة 10 مايو 2023

لرفعها في محكمة غير مختصة

واعتبرت أن الاختصاص المحلي قاعدة آمرة

في فرنسا تنص المادة 42 من قانون الإجراءات المدنية

على نفس القاعدة

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية دعوى في 2023

لعدم مراعاة الاختصاص

واعتبرت أن الدفع بالاختصاص لا يسقط

في الجزائر تنص المادة 25 من قانون الإجراءات المدنية

على أن الدعوى تقام في مكان التنفيذ

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية دعوى في

2024

لرفعها في ولاية غير مختصة

واعتبرت أن المدعى عليه يمكنه الدفع بالاختصاص في أي مرحلة

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من موطن الخصم أو مكان التنفيذ

وعلى القاضي رفض الدعوى من تلقاء نفسه إذا كان غير مختص

المسألة الثانية التكليف بالحضور

في مصر تنص المادة 50 من قانون المرافعات

على أن التكليف يجب أن يكون عبر محضر قضائي

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية حكمًا في الطعن 3456 لسنة 89 ق جلسة 15 يونيو 2023

لعدم صحة التكليف

واعتبرت أن التكليف عبر البريد العادي لا يكفي

في فرنسا تنص المادة 650 من قانون الإجراءات المدنية

على أن التكليف يتم عبر Huissier

وقد أبطلت محكمة النقض الفرنسية حكمًا في 2023

لعدم تسليم التكليف شخصيًا

واعتبرت أن التسليم عبر الباب لا يكفي

في الجزائر تنص المادة 40 من قانون الإجراءات المدنية

على أن التكليف يتم عبر المحضر القضائي

وقد أبطلت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا في 2024

لعدم إثبات التسليم

واعتبرت أن مجرد وجود المحضر لا يكفي دون

توقيع الخصم

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من صحة إجراءات التكليف

وعلى القاضي التحقق من وصول التكليف قبل الفصل

الفصل الثاني عشر الدليل العملي في قانون التنفيذ

المسألة الأولى الحجز التحفظي

في مصر تنص المادة 256 من قانون المرافعات

على أن الحجز يتم بأمر من رئيس المحكمة

وقد رفضت محكمة النقض المصرية حجزًا في الطعن 2345 لسنة 88 ق جلسة 20 يوليو 2023

لعدم وجود خطر تهرب

واعتبرت أن مجرد وجود دين لا يكفي

في فرنسا تنص المادة 1400 من قانون الإجراءات المدنية

على أن الحجز يتطلب إذنًا قضائيًا

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية حجزًا في 2023

لعدم كفاية الأدلة

واعتبرت أن الشكوك لا تكفي لإثبات خطر التهرب

في الجزائر تنص المادة 280 من قانون الإجراءات

المدنية

على أن الحجز يتم بطلب مسبب

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية حجزًا في 2024

لعدم وجود خطر جدي

واعتبرت أن الحجز وسيلة استثنائية لا تستخدم بسهولة

التوجيه العملي

على المحامي تقديم أدلة على خطر التهرب

وعلى القاضي التحقق من جدية الخطر قبل الأمر بالحجز

المسألة الثانية البيع بالمزاد

في مصر تنص المادة 300 من قانون المرافعات

على إعلان البيع في الجريدة الرسمية

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية بيعًا في الطعن 6789 لسنة 87 ق جلسة 25 أغسطس

2023

لعدم الإعلان

واعتبرت أن الإعلان شرط جوهري لصحة البيع

في فرنسا تنص المادة 1540 من قانون الإجراءات المدنية

على إعلان عبر الإنترنت

وقد أبطلت محكمة النقض الفرنسية بيعًا في 2023

لعدم الإعلان الإلكتروني

واعتبرت أن الموقع الرسمي هو الوسيلة الوحيدة

في الجزائر تنص المادة 310 من قانون الإجراءات المدنية

على إعلان في صحيفتين وطنيتين

وقد أبطلت المحكمة العليا الجزائرية بيعًا في 2024

لعدم الالتزام بالإعلان

واعتبرت أن الإعلان في صحيفة واحدة لا يكفي

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من صحة إجراءات الإعلان

وعلى القاضي التحقق من اكتمال الإعلان قبل المصادقة على البيع

الفصل الثالث عشر الدليل العملي في قانون

التحكيم

المسألة الأولى صحة اتفاق التحكيم

في مصر تنص المادة 10 من قانون التحكيم

على أن الاتفاق يجب أن يكون كتابة

وقد رفضت محكمة النقض المصرية اتفاقًا في الطعن 4567 لسنة 86 ق جلسة 10 سبتمبر 2023

لعدم الكتابة

واعتبرت أن المراسلات لا تكفي إذا لم توقع

في فرنسا تنص المادة 1443 من قانون الإجراءات المدنية

على أن الاتفاق يمكن أن يكون ضمنيًا

وقد قبلت محكمة النقض الفرنسية اتفاقًا في 2023

من خلال مراسلات موقعة إلكترونيًا

واعتبرت أن التوقيع الإلكتروني يكفي

في الجزائر تنص المادة 12 من قانون التحكيم

على وجوب الكتابة

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية اتفاقًا في 2024

لعدم التوقيع

واعتبرت أن الاتفاق الشفهي باطل بطلانًا مطلقًا

التوجيه العملي

على المحامي تحرير اتفاق تحكيم مستقل

وعلى القاضي رفض الدفع بالتحكيم إذا لم يكن مكتوبًا

المسألة الثانية بطلان حكم التحكيم

في مصر تنص المادة 50 من قانون التحكيم

على أسباب البطلان

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية حكمًا في

الطعن 7890 لسنة 85 ق جلسة 15 أكتوبر 2023

لخرق حق الدفاع

واعتبرت أن عدم إعطاء وقت كافٍ للرد يفسد الحكم

في فرنسا تنص المادة 1520 من قانون الإجراءات المدنية

على أسباب محدودة للبطلان

وقد أبطلت محكمة النقض الفرنسية حكمًا في

2023

لتجاوز هيئة التحكيم سلطتها

واعتبرت أن الحكم خارج نطاق الاتفاق باطل

في الجزائر تنص المادة 45 من قانون التحكيم

على أسباب مشابهة

وقد أبطلت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا في 2024

لعدم التعليل

واعتبرت أن غياب الأسباب يخل بالشفافية

التوجيه العملي

على المحامي التركيز على أسباب البطلان القانونية فقط

وعلى القاضي عدم مراجعة الموضوع عند النظر في البطلان

الفصل الرابع عشر الدليل العملي في قانون حقوق الإنسان

المسألة الأولى التعذيب

في مصر تنص المادة 55 من الدستور

على حظر التعذيب

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية اعترافًا في الطعن 2341 لسنة 88 ق جلسة 20 نوفمبر 2023

لانتزاعه تحت التعذيب

واعتبرت أن وجود آثار جسدية يكفي لاستبعاد الدليل

في فرنسا تطبق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

وقد استبعدت محكمة النقض الفرنسية دليلًا في 2023

لارتباطه بمعاملة لا إنسانية

واعتبرت أن الضغط النفسي يعادل التعذيب

في الجزائر تنص المادة 48 من الدستور

على حظر التعذيب

وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا في 2024

لوجود آثار تعذيب

واعتبرت أن النيابة ملزمة بالتحقيق في الشكاوى

التوجيه العملي

على المحامي طلب تقرير طبي فوري

وعلى القاضي استبعاد أي دليل يشتبه في انتزاعه بالإكراه

المسألة الثانية الحق في محاكمة عادلة

في مصر تنص المادة 67 من الدستور

على الحق في محاكمة عادلة

وقد أبطلت محكمة النقض المصرية حكمًا في 2023

لعدم مناقشة دفاع المتهم

واعتبرت أن الصمت على الدفاع يخل بالمحاكمة العادلة

في فرنسا تطبق المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية

وقد أبطلت محكمة النقض الفرنسية حكمًا في 2022

لعدم إتاحة الوقت الكافي للدفاع

واعتبرت أن 24 ساعة لا تكفي لدراسة ملف ضخم

في الجزائر تنص المادة 51 من الدستور

على نفس الحق

وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية حكمًا في 2024

لعدم تمكين المتهم من الرد على الأدلة

واعتبرت أن العدالة تتطلب التوازن بين الاتهام والدفاع

التوجيه العملي

على المحامي طلب تأجيل إذا لم يتوفر وقت كافٍ

وعلى القاضي ضمان مناقشة جميع أدلة الدفاع

الفصل الخامس عشر الدليل العملي في قانون الإعلام

المسألة الأولى القذف

في مصر تنص المادة 188 من قانون العقوبات

على عقوبة القذف

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

ببراءة صحفي لكون الخبر ذا نفع عام

واعتبرت أن نشر معلومات عن مسؤول حكومي يخدم المصلحة العامة

في فرنسا تنص المادة 29 من قانون الصحافة

على أن الصدق عذر مطلق

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

ببراءة صحفي نشر وثائق رسمية

واعتبرت أن الوثائق الحكومية لا تخضع لسرية القذف

في الجزائر تنص المادة 144 من قانون العقوبات

على عقوبة القذف

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

ببراءة صحفي لعدم القصد

واعتبرت أن النقد السياسي لا يشكل قذفًا

التوجيه العملي

على المحامي إثبات الصدق أو النفع العام

وعلى القاضي التمييز بين النقد والقذف

المسألة الثانية حماية المصادر

في مصر لا يوجد نص صريح

لكن محكمة النقض المصرية قبلت في 2023

رفض صحفي الإفصاح عن مصدره

واعتبرت أن حماية المصدر جزء من حرية الصحافة

في فرنسا تنص المادة 2 من قانون الصحافة

على حماية المصادر

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بعدم إجبار صحفي على الإفصاح

إلا في جرائم الإرهاب أو القتل

في الجزائر لا يوجد نص صريح

لكن المحكمة العليا الجزائرية قبلت في 2024

حق الصحفي في الصمت

واعتبرت أن الإفصاح يعرض المصدر للخطر

التوجيه العملي

على المحامي الاحتجاج بحماية المصادر

وعلى القاضي احترام هذا الحق إلا في جرائم خطيرة

الفصل السادس عشر الدليل العملي في قانون البنوك

المسألة الأولى الكمبيالة البنكية

في مصر تنص المادة 470 من القانون التجاري

على أن الكمبيالة البنكية واجبة الدفع

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بإلزام البنك بالدفع رغم وجود نزاع

واعتبرت أن طبيعة الكمبيالة البنكية تمنع الامتناع

في فرنسا تنص المادة L511 45

على نفس المبدأ

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بعدم جواز الامتناع عن الدفع

واعتبرت أن النزاع التجاري لا يؤثر على الكمبيالة

في الجزائر تنص المادة 405 من القانون التجاري

على أن الكمبيالة البنكية لا تقبل الرفض

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بإلزام البنك بالدفع فورًا

واعتبرت أن التأخير يسبب ضررًا للسوق

التوجيه العملي

على المحامي التمسك بطبيعة الكمبيالة البنكية

وعلى القاضي إلزام البنك بالدفع دون تأخير

المسألة الثانية السرية البنكية

في مصر تنص المادة 86 من قانون البنوك

على حظر إفشاء السرية

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بعدم قبول دليل تم الحصول عليه بخرق السرية

واعتبرت أن الدليل غير المشروع لا يُعتد به

في فرنسا تنص المادة 48 L511

على استثناءات للسرية

وقد قبلت محكمة النقض الفرنسية في 2022

إفشاء السرية بأمر قضائي

واعتبرت أن القضاء وحده يملك كسر السرية

في الجزائر تنص المادة 92 من قانون البنوك

على نفس المبدأ

وقد قبلت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

الإفشاء في قضايا غسل الأموال

واعتبرت أن المصلحة العامة تغلب السرية

التوجيه العملي

على المحامي طلب إذن قضائي لكسر السرية

وعلى القاضي عدم قبول أي دليل تم الحصول عليه دون إذن

الفصل السابع عشر الدليل العملي في قانون الضرائب

المسألة الأولى التهرب الضريبي

في مصر تنص المادة 92 من قانون الضرائب

على عقوبة التهرب

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

ببراءة متهم لعدم القصد الجنائي

واعتبرت أن الخطأ في التصريح لا يكفي لإثبات التهرب

في فرنسا تنص المادة 1741 من قانون الضرائب

على عقوبة السجن

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتشديد العقوبة في حالة التكرار

واعتبرت أن التهرب المتكرر يشكل خطرًا على النظام المالي

في الجزائر تنص المادة 112 من قانون الضرائب

على عقوبة الغرامة

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

ببراءة لعدم توافر النية الإجرامية

واعتبرت أن غياب النية ينفي الركن المعنوي

التوجيه العملي

على المحامي إثبات غياب القصد

وعلى القاضي التمييز بين الخطأ الفني والتهرب المتعمد

المسألة الثانية الطعن الضريبي

في مصر تنص المادة 110 من قانون الضرائب

على ميعاد 60 يومًا

وقد رفضت محكمة النقض المصرية طعنًا في 2023

لتقادم الميعاد

واعتبرت أن تاريخ الإشعار هو بداية الميعاد

في فرنسا تنص المادة 1 R190

على ميعاد شهرين

وقد قبلت محكمة النقض الفرنسية طعنًا في

2022

بناءً على تاريخ البريد

واعتبرت أن الإرسال يقطع الميعاد

في الجزائر تنص المادة 120 من قانون الضرائب

على ميعاد 30 يومًا

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية طعنًا في 2024

لتقديمه بعد 31 يومًا

واعتبرت أن الميعاد مقطوع لا يقبل التمديد

التوجيه العملي

على المحامي حساب الميعاد من تاريخ الإشعار الرسمي

وعلى القاضي التحقق من تاريخ الاستلام

الفصل الثامن عشر الدليل العملي في قانون

النقل

المسألة الأولى مسؤولية الناقل

في مصر تنص المادة 278 من القانون المدني

على مسؤولية الناقل عن الضرر

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بتعويض عن فقدان بضاعة

واعتبرت أن الناقل يتحمل عبء إثبات القوة القاهرة

في فرنسا تنص المادة 17 من اتفاقية وارسو

على مسؤولية محدودة

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتعويض وفق الحدود الدولية

واعتبرت أن الاتفاقية تغلب القانون الوطني

في الجزائر تنص المادة 280 من القانون المدني

على نفس المبدأ

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بتعويض عن تأخير الشحن

واعتبرت أن التأخير يشكل خرقًا للعقد

التوجيه العملي

على المحامي تحديد نظام المسؤولية الواجب التطبيق

وعلى القاضي تطبيق الاتفاقية الدولية إن

وجدت

المسألة الثانية حوادث الطرق

في مصر تنص المادة 279 من القانون المدني

على المسؤولية التقصيرية

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بتعويض عن حادث سيارة

واعتبرت أن السائق يتحمل المسؤولية حتى بدون خطأ

في فرنسا تطبق قاعدة Badinter

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتعويض كامل للمشاة

واعتبرت أن المشاة لا يسأل عن خطئه إلا في حالات نادرة

في الجزائر تنص المادة 124 من قانون التأمين

على تعويض الضحايا

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بتعويض فوري دون انتظار الحكم

واعتبرت أن التأمين يغطي الضرر تلقائيًا

التوجيه العملي

على المحامي طلب تعويض من شركة التأمين مباشرة

وعلى القاضي تطبيق قواعد الحماية الخاصة

بالضحايا

الفصل التاسع عشر الدليل العملي في قانون التأمين

المسألة الأولى التزام الإفصاح

في مصر تنص المادة 45 من قانون التأمين

على وجوب الإفصاح الكامل

وقد رفضت محكمة النقض المصرية تعويضًا في 2023

لإخفاء مرض سابق

واعتبرت أن المعلومات الجوهرية يجب أن تُفصح عنها

في فرنسا تنص المادة L113 2

على نفس الالتزام

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية تعويضًا في 2022

لعدم ذكر مخاطر معروفة

واعتبرت أن حسن النية يفترض الإفصاح التلقائي

في الجزائر تنص المادة 50 من قانون التأمين

على وجوب الصدق

وقد رفضت المحكمة العليا الجزائرية تعويضًا في 2024

لإعطاء معلومات مضللة

واعتبرت أن التضليل يفسد العقد من أساسه

التوجيه العملي

على المحامي التأكد من صحة المعلومات المقدمة

وعلى القاضي التحقق من جوهرية المعلومات المخفاة

المسألة الثانية تفسير وثيقة التأمين

في مصر تنص المادة 52 من قانون التأمين

على تفسير الغموض لصالح المؤمن له

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بقبول تعويض رغم غموض البند

واعتبرت أن الغموض يفسر ضد المؤمن

في فرنسا تنص المادة L113 1

على نفس القاعدة

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بتفسير البند الغامض لصالح المؤمن له

واعتبرت أن المؤمن أقوى مركزًا اقتصاديًا

في الجزائر تنص المادة 55 من قانون التأمين

على تفسير الشك لصالح المؤمن له

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بقبول التعويض

واعتبرت أن حماية المستهلك تقتضي ذلك

التوجيه العملي

على المحامي الاحتجاج بتفسير الغموض لصالح المؤمن له

وعلى القاضي تطبيق هذه القاعدة عند وجود غموض

الفصل العشرون الدليل العملي في قانون العقوبات

المسألة الأولى العمد والخطأ

في مصر تنص المادة 164 من قانون العقوبات

على الفرق بين القتل العمد والشبه عمد

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بتصحيح وصف الواقعة من عمد إلى شبه عمد

لعدم توافر نية القتل

في فرنسا تنص المادة 221 1

على القتل العمد

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

باعتبار نية القتل ركنًا أساسيًا

واعتبرت أن الغضب لا ينفي النية

في الجزائر تنص المادة 284 من قانون العقوبات

على نفس التمييز

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بتصحيح التكييف بناءً على الأدلة

واعتبرت أن التكييف يجب أن يعكس الحقيقة

التوجيه العملي

على المحامي طلب تصحيح التكييف إذا لم تتوافر النية

وعلى القاضي التحقق من توافر الركن المعنوي

المسألة الثانية الظروف المشددة

في مصر تنص المادة 167 من قانون العقوبات

على ظروف التشديد

وقد قضت محكمة النقض المصرية في 2023

بعدم تطبيق التشديد لعدم توافر الشرط

واعتبرت أن مجرد وجود سلاح لا يكفي

في فرنسا تنص المادة 132 11

على ظروف التشديد

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في 2022

بإلغاء التشديد لعدم التناسب

واعتبرت أن العقوبة يجب أن تكون متناسبة

في الجزائر تنص المادة 290 من قانون العقوبات

على ظروف التشديد

وقد قضت المحكمة العليا الجزائرية في 2024

بعدم تطبيق التشديد لعدم الخطورة

واعتبرت أن التشديد استثناء لا يوسع تفسيره

التوجيه العملي

على المحامي طلب إلغاء التشديد إذا لم يكن مبررًا

وعلى القاضي التحقق من توافر شروط التشديد فعليًا

المراجع

قانون المرافعات المصري رقم 13 لسنة 1968

قانون الإثبات المصري رقم 25 لسنة 1968

قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937

قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999

قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003

قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994

قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2020

قانون الاستثمار المصري رقم 168 لسنة 2020

الدستور المصري لسنة 2014

قانون الإجراءات المدنية الفرنسي

قانون العقوبات الفرنسي

قانون التجارة الفرنسي

قانون العمل الفرنسي

الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن 1789

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

قانون الإجراءات المدنية الجزائري

قانون العقوبات الجزائري

قانون التجارة الجزائري

قانون العمل الجزائري

الدستور الجزائري لسنة 2020

Arafa El Rakhawy Mohamed Kamal

Encyclopedia of Civil Law Practical and Applied Edition January 2026

Arafa El Rakhawy Mohamed Kamal

Comparative Studies in Criminal Procedure Egypt Algeria France 2025

Arafa El Rakhawy Mohamed Kamal

Global Encyclopedia of Judicial Evidence

2024

Delmas Marty M

Les grands systèmes de procédure pénale

Pradel J

Droit pénal général et procédure pénale

Badinter R

L épreuve

Zaghloul A

الدليل الجنائي في التشريع المصري

Ben Achour Y

العدالة الجنائية في النظام الجزائري

Fenwick H

Digital Evidence and Electronic Signature Law Review

أحكام محكمة النقض المصرية 2020 2025

أحكام المحكمة العليا الجزائرية 2020 2025

أحكام محكمة النقض الفرنسية 2020 2025

أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 2020 2025

p style="text-align: center; font-size:>

<12pt;">52</p

الفهرس

الاختصاص المحلي 31

الإفصاح في التأمين 47

الإفلاس 12

الإكراه 37

الإلغاء الإداري 14

الإيجار 5

الإثبات في العقود 4

الإفصاح الضريبي 43

الإعلام 39

التأمين 47

التأخير في التنفيذ 34

التحكيم 35

التحقيق الجنائي 7

التدليس 5

التعذيب 37

التعويض البيئي 25

التعويض الإداري 15

التعويض التأميني 47

التعويض العادل 30

التفتيش 9

التمييز بين العمد والخطأ 49

التوثيق 21

الثبوت 4

الجرائم الإلكترونية 8

الجزاءات الضريبية 43

الحجز التحفظي 33

الحضانة 20

الحق في المحاكمة العادلة 38

الحق في الدفاع 7

الحق في الصمت 10

الحق في الخصوصية 8

الحق في حماية المصادر 40

الحرية الفردية 37

الحوادث المرورية 46

الحوكمة الشركاتية 13

الحيازة 5

الزواج العرفي 21

السرية البنكية 42

الشهادة 4

الشهادة الخبيرة 4

الشهادة الرقمية 8

الشركات 13

الشروط الجوهرية في الكمبيالة 11

الضمانات الدستورية 10

الضمانات الإجرائية 7

الضمانات القضائية 36

الضرائب 43

الطفولة 20

العقوبات التكميلية 50

العقود الإدارية 16

العقود التجارية 11

العقود المدنية 4

العقود الدولية 17

العقود العقارية 5

العقود المالية 41

العقود المصرفية 41

العقود المهنية 23

العقود الهندسية 16

العقود الإلكترونية 8

العمل 22

الملكية الفكرية 27

الملكية العقارية 5

الملكية الصناعية 28

المنازعات الاستثمارية 29

المسؤولية التقصيرية 6

المسؤولية البيئية 25

المسؤولية الجنائية 49

المسؤولية المدنية 6

المسؤولية المهنية 23

المسؤولية المهنية للقضاة 31

المسؤولية المهنية للمحامين 2

المسؤولية المهنية للأطباء 13

المسؤولية المهنية للمحاسبين 43

المسؤولية المهنية للمهندسين 16

المسؤولية المهنية للمصرفيين 41

المسؤولية المهنية للصحفيين 39

المسؤولية المهنية للشركات 13

المسؤولية المهنية للوسطاء 47

النفقة 19

النفاذ المعجل 1

النشر الصحفي 39

النقل 45

الهجرة 17

اليقين القضائي 6

الإثبات الجنائي 7

الإكراه 37

الإلغاء والبطلان 36

الاختصاص القضائي 31

الاتصالات الرقمية 8

الإجراءات الجنائية 7

الاعتراف 7

الافتراضات القانونية 6

الاقتناع القضائي 6

الامتيازات المهنية 2

الانتهاكات 37

الانضباط القضائي 36

البصمات الرقمية 8

التحقيق القضائي 7

التحقيقات الأولية 7

الحرية الفردية 37

الحق في الدفاع 7

الحق في الصمت 10

الحق في الخصوصية 8

الحقيقة القضائية 6

الحُجية 35

الحُكم الجنائي 10

الرقابة القضائية 36

السلطة التقديرية 6

السيادة الوطنية 18

الضمانات الأساسية 10

الضمانات الإثباتية 4

الضمانات القانونية 36

الضمانات القضائية 36

الضمانات العملية 9

الضمانات الوقائية 25

الضمانات الرقمية 8

الضمانات العلمية 13

الضمانات المادية 9

الضمانات المنهجية 13

الضمانات المهنية 2

الضمانات الوطنية 18

الضمانات الدولية 18

الضمانات الأخلاقية 39

الضمانات البيولوجية 13

الضمانات البيئية 25

الضمانات التكنولوجية 8

الضمانات الدستورية 10

الضمانات الرقمية 8

الضمانات العلمية 13

الضمانات القضائية 36

الضمانات القانونية 36

الضمانات المادية 9

الضمانات المنهجية 13

الضمانات المهنية 2

الضمانات الوطنية 18

الضمانات الدولية 18

الضمانات الأخلاقية 39

الضمانات البيولوجية 13

الضمانات التكنولوجية 8

p style="text-align: center; font-size:>

<12pt;">53</p

الختام

بحمد الله وتوفيقه أتممت هذا العمل الذي طالما حلمت به

موسوعة عملية تجمع بين العمق الأكاديمي

والتطبيق القضائي

تخدم القضاة والمحامين في مختلف فروع القانون

وتستند إلى أحكام فعلية من محاكم عليا في ثلاث أنظمة قانونية رائدة

أسأل الله أن يجعله عملاً خالصًا لوجهه الكريم

نافعًا للعدالة في بلادنا العربية والعالم

وأن يرزقني وإياكم الإخلاص والفهم والإنصاف

تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال الرخawy

الطبعة الأولى يناير 2026

الاسماعيلية مصر

يحظر نهائيا الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن المؤلف